

Distr.: General
13 December 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، 11-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-21467(A)



* 1 9 2 1 4 6 7 *

المحتويات

الصفحة

3 الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
6 موجز أعدّه الرئيس	ثانياً -
6 البيانات الافتتاحية	ألف -
9 تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
9 الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية	جيم -
 التحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4-0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة	دال -
14 بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	
17 التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء -
18 المسائل التنظيمية	ثالثاً -
18 افتتاح الدورة	ألف -
18 انتخاب أعضاء المكتب	باء -
19 إقرار جدول الأعمال	جيم -
19 مسائل أخرى	دال
20 اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية	هاء -
21 الحضور	المرفق

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

(البندان 4 و 5)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

إذ تعترف بإسهام برامج الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع، وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية

1- تعرب عن ارتياحها لعرض أمانة الأونكتاد أحدث الاتجاهات والسياسات العالمية في مجال الاستثمار من أجل التنمية، لا سيّما في دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة ودليلها للمؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتدعو الأمانة إلى مواصلة رصد هذه الاتجاهات وأثرها على التنمية والإبلاغ بذلك؛

2- تلاحظ مع القلق أن الاتجاهات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضعيفة، وهو ما يؤثر على نمو سلاسل القيمة العالمية، ويفضي إلى استمرار عوامل خطورة لا يُستهان بها؛ وتلاحظ كذلك أن مستويات الاستثمار اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال غير كافية، وأن التقدم والقدرة على الرصد لا يزالان غير متساويين في القطاعات العشرة التي حددها الأونكتاد فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛

3- تشدد على أهمية الاستثمار العام والاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى دور وكالات تشجيع الاستثمار ووكالات الاستثمار الخارجي أيضاً لدعم استراتيجيات الاستثمار الوطنية؛ وترحب بالأشكال الجديدة للشراكات، ونماذج التمويل المبتكر، وتصرفات الشركات، وطرائق التفكير التجاري التي تيسر التنمية؛

4- تُشيد بما تضطلع به أمانة الأونكتاد من بحوث وتحليلات سياسية متعمقة بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع، ويعملها الابتكاري بشأن القضايا الناشئة، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي؛ وتتطلع إلى تقرير عام 2020 الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لصدوره، وإلى نشره على أوسع نطاق؛

5- تطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة دعمها لبناء القدرات في مجال الاستراتيجيات والسياسات والأدوات والممارسات الرامية إلى التشجيع على الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية، بما في ذلك ضمن إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وإطار سياسات ريادة الأعمال، وغير ذلك من حُزم السياسات التي وضعها الأونكتاد، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدول الأعضاء في دورتها المقبلة؛

6- تقر بأهمية استعراض سياسات الاستثمار، بما في ذلك الاستعراضات الإقليمية، وبأهمية عملية متابعة واستعراض التنفيذ بوصفها أداة أساسية لدعم تقدم البلدان نحو التنمية المستدامة؛ وتهنئ أرمينيا وتشاد على عرضيهما الناجحين بشأن استعراض سياساتهما الاستثمارية؛ وترحب بمشاركة القطاع الخاص في هذين العرضين؛

7- تطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة تقديم استعراضات سياسات الاستثمار في سياق حكومي دولي بغية تعزيز تبادل أفضل الممارسات؛ وتدعو البلدان الشريكة إلى دعم هذا البرنامج مالياً؛

8- تشييد برنامج الأونكتاد لاتفاقات الاستثمار الدولية لما يقدمه من مساعدة وعمل قيم في سياق الإصلاح الموجه نحو التنمية المستدامة؛ وتطلب إلى الأونكتاد مواصلة رصد المرحلة 2 من عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، سعياً إلى تحقيق اتساق في عملية تحديث نظام الاستثمار الدولي، ومواصلة تطوير أدوات ومبادئ توجيهية لتفعيل الخيارات السياسية من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

9- تعترف بالتطور السريع الجاري في أسلوب صياغة اتفاقات الاستثمار الدولية؛ وتعترف بالدور الذي يؤديه الأونكتاد وشعبة الاستثمار والمشاريع؛ وتؤكد من جديد حق الدول في وضع لوائح داخل إقليمها لتحقيق أهداف سياسية مشروعة، شريطة الوفاء بالتزاماتها الدولية؛

10- تشدد على الدور الهام الذي يضطلع به اجتماع المائدة المستديرة للسفرء فيما يتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بوصفه منبراً للربط بين جميع المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها والقطاع الخاص والمجتمع المدني للنظر في مسألة تمويل أهداف التنمية المستدامة والاستثمار فيها؛ وتشجع الأونكتاد على مواصلة عقد اجتماعات المائدة المستديرة في المستقبل؛

11- تشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة دعم تبادل ونشر أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار، بسبل منها منح جوائز للجهات التي تشجع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

12- تشييد بالأونكتاد لما أتاحه من دعم لمفاوضات المرحلة 2 من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بروتوكول الاستثمار؛ وتشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها في هذا المضمار؛

13- تقر بأهمية عمل الأونكتاد في مجال تنمية المشاريع وسياسات ريادة الأعمال سعياً لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، فضلاً عن حُزم السياسات المتعلقة بريادة الأعمال؛ وتوصي بنشرها على أوسع نطاق من باب الإسهام في صياغة السياسات وبناء القدرات، بسبل منها برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمريتيك)؛

14- تمنى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بمناسبة انعقاد دورته السادسة والثلاثين؛ وتدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة ممارساتها الجيدة لمداورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بوصفه منتدى مفيداً للمنظمات يتيح تقديم بيانات أساسية قابلة للمقارنة بشأن إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

التحول الهيكلي ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

15- تؤكد من جديد ما تؤديه التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار من دور حاسم في مجالي التجارة والتنمية، بأشكال منها مساهمتها الأساسية في التحول الهيكلي، والقدرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية، وتنوع الإنتاج والصادرات، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وبوصفها وسيلة أساسية من وسائل التنفيذ ومكوناً من مكونات تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

16- تقر بالإمكانات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية للبلدان النامية لتحقيق فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقر أيضاً بأن الاستعانة بهذه التكنولوجيات ونشرها ينطويان على تحديات كبيرة فيما يتعلق بتفاهم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وإثارة البلبل في أسواق العمل، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى توسيع الفجوة الرقمية والإنتاجية، لا سيما في البلدان النامية وأقل

البلدان نمواً؛ وتطلب إلى الأونكتاد في هذا الصدد إجراء بحوث وتحليلات في موضوع الاعتبار السياسية المحتملة من أجل التخفيف من هذه المخاطر والاستفادة من الفرص وتشجيع التعاون في هذا المجال؛

17- تدرك تزايد رقمنة المجتمعات، وتزايد وتوسع أهمية الاقتصاد الرقمي؛ وتشدد على ضرورة تعزيز البلدان لقدراتها في مجال تشجيع ريادة الأعمال الرقمية، وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات القائمة على الأدلة في هذا المجال؛

18- تشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية والإقليمية لتيسير تطوير ونشر واعتماد واستخدام التكنولوجيات الرائدة والحلول المبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛

19- تدرك ضرورة تيسير استفادة النساء والشباب، ناهيك عن المجتمعات الريفية والضعيفة، من العلم والتكنولوجيا، ومشاركتهم في تحديد برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار، وصياغة قرارات السياسات العامة، وتحديد الأولويات؛ وتشجع الأونكتاد على أخذ مداواتهم في الاعتبار؛

20- ترحب بمساهمة الأونكتاد في عملية الرقمنة بإجراء البحوث (تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019)، وبناء القدرات (التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، واستراتيجيات التجارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للجميع) وأسابع التجارة الإلكترونية العالمية والإقليمية؛ وتحدد دعوتها إلى الأونكتاد من أجل تعزيز عمله في مجال تعزيز المكاسب الإنمائية التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية؛

21- تعرب عن ارتياحها للبحوث التي يجريها الأونكتاد لتمكين البلدان النامية من استيعاب الخيارات السياسية القمينة بتوجيه الابتكار بطرق لا تترك أحداً يتخلف عن الركب؛ وتتطلع إلى مواصلة العمل في هذا المجال، بشبل منها دعم مبادرات الاستشراف الاستراتيجي، والتقييم التكنولوجي في البلدان النامية لتحسين فهم هذه البلدان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات الجديدة؛

22- تشيد بتوجيهات الأونكتاد ذات الصلة بتصميم سياسات فعالة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتلاحظ الاستعراض الأخير لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار لبنما، والاستعراضات الجارية في إثيوبيا وأوغندا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا؛

23- تدعو أمانة الأونكتاد إلى استكشاف طرق أخرى لتعبئة موارد إضافية تتيح مواصلة عملها في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

24- تدعو الأونكتاد إلى مواصلة دوره الهام في دعم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لتكون جزءاً من النقاش الدولي بشأن التكنولوجيات الرائدة التي يُتوقع أن يكون لها تأثير بالغ على مساراتها الإنمائية.

الجلسة العامة الختامية

15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

ثانياً- موجز أعدّه الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

1- أدلت نائبة الأمين العام للأونكتاد ببيان افتتاحي. وأدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: إكوادور باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وتوغو باسم المجموعة الأفريقية؛ والعراق باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وبنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ وملاوي باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ ونيجيريا؛ ودولة فلسطين.

2- وذكرت نائبة الأمين العام للأونكتاد في بيانها حجم العجز السنوي في مجال الاستثمار في البلدان النامية والبالغ 2,5 تريليون دولار، وهو مبلغ تحتاجه هذه البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سد هذه الفجوة. وفي معرض تقديم دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة التي أصدرها الأونكتاد مؤخراً، لاحظت نائبة الأمين العام أن بيانات الدورية تعكس صورة متباينة من حيث اتجاهات الاستثمار والقدرة على رصد القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. فقد أُحرز تقدم في عدة قطاعات، مثل التخفيف من آثار تغير المناخ، والغذاء والزراعة والصحة، ومع ذلك، لا يزال نمو الاستثمار في جميع القطاعات دون تلبية الاحتياجات المتوقعة من الاستثمار. وحتى في المجالات التي أُطلقت فيها مبادرات استثمارية جديدة وآليات تمويل مبتكرة، لا يكفي حجم هذه المبادرات حتى الآن لسد الفجوة في حجم الاستثمار.

3- وأشارت نائبة الأمين العام إلى اجتماع المائدة المستديرة الثاني للسفراء المعتمدين في جنيف الذي سيعقد في إطار اللجنة، ولاحظت أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء المائدة المستديرة كان من أهم نتائج منتدى الاستثمار العالمي في عام 2018 لأنه يرمي إلى تعزيز قدرة السلك الدبلوماسي على عقد الاجتماعات لجعل جنيف محوراً عالمياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن مداولات المائدة المستديرة طريقة لدعم الجهود الدبلوماسية لتوثيق الربط بين قضايا مثل الاستثمار والتجارة وتغير المناخ والصحة والعمل والهجرة، ولتحفيز مقترحات السياسات والابتكارات والأدوات ذات الصلة بالاستثمار لإعطاء دفعة لمسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. وأشارت نائبة الأمين العام أيضاً إلى مبادرة جديدة للأونكتاد عنوانها "الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: دور الدبلوماسيين"، هدفها تعزيز إسهام السلك الدبلوماسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهي مبادرة ستناقش في اجتماع المائدة المستديرة الثاني. وأخيراً، لاحظت نائبة الأمين العام أن اللجنة جاءت في الوقت المناسب، وأنها ستسهم بشكل كبير في رسم الطريق للدول الأعضاء من خلال سياسات كفيلة بمعالجة مسائل الاستثمار المرتبطة بالتنمية المستدامة.

4- إضافة إلى ذلك، شددت نائبة الأمين العام على أهمية تسخير التطورات التكنولوجية لمعالجة المسائل المتعلقة بالشكوك التي تخيم على مرحلة التغيير في الصناعة 4-0. فقد عدلت الثورة الصناعية الرابعة قواعد التصنيع، ومن الممكن أن تكون لها عواقب كبيرة ترتبط بالتنمية، لا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وتعديلها. وفي الوقت نفسه، ما فتئت رقمنة الصناعة تطمس التمييز بين السلع والخدمات؛ فالبلدان التي بما عمالة تستوفي المهارات المطلوبة ستكون قادرة على دخول القطاعات الجديدة للخدمات بالرغم من الشواغل المرتبطة بتركز السوق. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحفيز الابتكار في الميدان الاقتصادي، لكن من شأن ذلك أن يؤثر سلباً ويخل بالمساواة والاستقرار الاجتماعيين. وأخيراً، لاحظت نائبة الأمين العام أن تحليل سياسة

الاستثمار في التكنولوجيا ينبغي أن يتماشى والسياسات الصناعية والاجتماعية والتعليمية لمواجهة ما للتكنولوجيا من آثار مخلة بأسواق العمل والمجتمعات.

5- وأشاد المندوبون بالأونكتاد لتجميعه إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليله المستفيض للمناطق الاقتصادية الخاصة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019. وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للتصنيف التفصيلي لأنواع المناطق والمواقع الاقتصادية الخاصة في مختلف المناطق، وللطريقة التي يمكن بها استخدام هذه المناطق للارتقاء بالتنمية. وشدد العديد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على فائدة تقرير الاستثمار العالمي في إرشاد قرارات سياسات الاستثمار. وأبرز بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية أهمية تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وأشاروا إلى نجاح الأونكتاد في وضع وتنفيذ برامج هادفة لمعالجة القطاعات الرئيسية ذات الصلة بهذه الأهداف. وفي هذا الصدد، أشاد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لوضعه مؤشرات أساسية للشركات لقياس إسهاماتها في هذه الأهداف، ورحبوا بإعداد دراسات حالات إفرادية تبين مدى انطباق هذه المؤشرات.

6- وشكر عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الأونكتاد على قيمة جوانب أخرى من برنامج عمله، لا سيما استعراض سياسات الاستثمار، وتشجيع الاستثمار وتيسير الأعمال التجارية، وما يصاحب ذلك من مساعدة تقنية. وإضافة إلى ذلك، أشاد عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية بالأونكتاد لما يقدمه من مساعدة وعمل قيّم في مجال إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وأشاد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بالأونكتاد لتركيزه على الإصلاح الموجه نحو التنمية، وحثوه على مواصلة رصد المرحلة 2 من إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وعلى مواصلة تطوير أدوات ومبادئ توجيهية لتفعيل خيارات السياسات المتعلقة بهذا الإصلاح. واستعرض ممثلو بعض المجموعات الإقليمية المناخ الحالي للاستثمار، ووجهوا الانتباه إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشاروا بشكل خاص إلى أهمية استمرار تعددية الأطراف والشراكات لتشجيع الاستثمار، وإلى أهمية عمل الأونكتاد في النهوض بهذه الأمور. ولاحظ ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أن من شأن زيادة الأعمال الشاملة أن تكون أداة قوية للتصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية الرئيسية، وأشادوا بعمل الأونكتاد في هذا المضمار، لا سيما وضعه دليل سياسات ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين.

7- ولاحظ ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أن عملية التحول الهيكلي يمكن أن تتأثر بظهور تكنولوجيات جديدة، وأن هذه العملية يمكن أن ترفع مستويات عدم المساواة أكثر. ومن شأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تساعد على التخفيف من عدم المساواة هذه، فتجد البلدان النامية فرصاً في سياق هذا التغيير على الرغم من أن قدرتها على الاستجابة لهذه السياسات والتكيف معها محدودة. وفي هذا الصدد، شدد الممثلون على أهمية العمل التحليلي والتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد.

8- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد أحدث البيانات والاتجاهات المرتبطة بالاستثمار. فالإتجاهات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضعيفة، إذ انخفض حجم الاستثمار العالمي إلى 1,29 تريليون دولار في عام 2018. ومن المتوقع أن ينتعش الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن عوامل خطورة كبيرة لا تزال قائمة، بما فيها التوترات الجغرافية السياسية، والتحول نحو سياسات حمائية، وتراجع توقعات الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، يؤثر استمرار انخفاض مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً على نمو سلاسل القيمة العالمية، إذ انخفضت حصته من التجارة العالمية من نسبة 31 في المائة إلى 28 في المائة في عام 2008. وأشار مدير الشعبة إلى أن مجال سياسة الاستثمار يطرح عدة تحديات، لا سيما ديناميات وضع السياسات، التي تحركها إلى حد كبير

سياسات جديدة في مجال التنمية الصناعية، وهو ما يفسر أيضاً الزيادة الكبيرة في عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء العالم؛ وثنائية وضع اللوائح التنظيمية؛ وتضارب النهج المتبعة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية؛ ومعضلة الاحتياجات المرتبطة بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأشار مدير الشعبة إلى أن اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمت قبل حلول عام 2017 تظهر ميلاً أقوى بكثير إلى إدراج أحكام موجهة نحو الإصلاح، على النحو المقترح في إطار سياسة الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وخارطة الطريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، مقارنة بالأحكام الواردة في المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها في عام 2000. وفي معرض حديثه عن الفجوة الموجودة في مجال الاستثمار المرتبط بأهداف التنمية المستدامة، أشار مدير الشعبة إلى أن دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة التي أصدرها الأونكتاد مؤخراً تبين أنه على الرغم من إحراز تقدم في مجال الاستثمار في بعض القطاعات المرتبطة بهذه الأهداف، مثل تغير المناخ والزراعة، لا يزال النمو دون الحجم المطلوب لسد فجوة الاستثمار، وأنه ينبغي من ثم النهوض بطموحات الاستثمار. ويلزم دفع الاستثمار الخاص المرتبط بأهداف التنمية المستدامة دفعاً قوياً، على النحو الوارد في خطة عمل الأونكتاد للاستثمار في الأهداف التي تؤكد الحاجة إلى جيل جديد من استراتيجيات تشجيع الاستثمار، وإعادة توجيه الحوافز، واتفاقات الاستثمار الإقليمية المرتبطة بهذه الأهداف، وأشكال جديدة من الشراكات، فضلاً عن نماذج التمويل المبتكرة، وتغيير سلوك الشركات، وطرائق التفكير التجاري.

9- وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد تحليلاً أجراه الأونكتاد بشأن أثر الصناعة 4-0 على التحول الهيكلي، ودور وضع السياسات في هذا المضمار. ومن أجل الاستفادة من الصناعة 4-0 إلى أبعد الحدود، شددت المديرة على أن السياسات يجب أن تعزز عملية نشر التكنولوجيا، وأن تتصدى بطريقة استباقية لنتائجها غير المنشودة، بما فيها عدم المساواة. وفيما يتعلق بنشر التكنولوجيات الجديدة، تطرق تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 إلى نطاق استحداث البلدان النامية للقيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي، ونظر في الفرص المتاحة للاستفادة من الاقتصاد المستند إلى البيانات. وشددت مديرة الشعبة على ضرورة اتخاذ إجراءين لهما أولوية بالنسبة لوضعي السياسات في تصديهم للعقبات التي تعترض نشر التكنولوجيات الجديدة، وهما: توفير إمكانية الحصول على الهياكل الأساسية للدعم التكنولوجي، وتحسين آليات التمويل لدعم اعتماد الشركات لهذه التكنولوجيات الجديدة. وقد أطلقت الشعبة إطاراً جديداً لاستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار يرمي إلى وضع سياسات تلبي الاحتياجات الاجتماعية، وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب؛ وسيتناول التقرير المقبل عن التكنولوجيا والابتكار لعام 2020 هذا الموضوع بعمق. وذكرت مديرة الشعبة أن بإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تدعم البلدان في التصدي للعواقب غير المقصودة للتغير التكنولوجي، وذلك بشحن الوعي بالتكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة لهذه التكنولوجيات الجديدة، والاستفادة من الدور الذي يؤديه الاستشراف الاستراتيجي والتقييم التكنولوجي في ذلك. ورداً على استفسار أحد المندوبين عن الطريقة التي يمكن بها لوضعي السياسات أن يعالجوا بفعالية فجوات التكنولوجيا ونقص المهارات والهياكل الأساسية استناداً إلى السياسات، لاحظت المديرة أن عمل الشعبة يشدد على اتباع نهج تشارك فيه جميع القطاعات الحكومية من أجل إبراز الطابع الشامل لسياسات التكنولوجيا والابتكار. والبيئة التمكينية مهمة في هذا المضمار: أي توافر الموصولية والكهرباء والمهارات الرقمية والتمويل في مجال الأفكار الجديدة والمبتكرة. وفي هذا السياق وعلى سبيل المثال، نظمت الشعبة، بالتعاون مع حكومة الصين، حلقات عمل لبناء القدرات في مجال تطوير حاضنات الأعمال التجارية.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء (البند 3 من جدول الأعمال)

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل
بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
(البند 3(أ) من جدول الأعمال)

10- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/21.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
(البند 3(ب) من جدول الأعمال)

11- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الشفوي عن الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي
الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ⁽¹⁾، وأقرت استنتاجات فريق الخبراء المتفق
عليها، ووافقت على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته السابعة والثلاثين.

جيم- الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية (البند 4 من جدول الأعمال)

اجتماع المائدة المستديرة للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف
التنمية المستدامة
(البند 4(أ) من جدول الأعمال)

12- عملاً بتوصيات الدورة العاشرة للجنة، عُقد الاجتماع السنوي الثاني للمائدة المستديرة
للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، باعتباره متابعة
للإجتماع الأول للمائدة المستديرة المعقود في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018 خلال انعقاد منتدى
الاستثمار العالمي. وضمَّ هذا الاجتماع 28 ممثلاً دائماً لدول أعضاء من جميع المناطق، فضلاً عن سفير
الوفد الدائم لغرفة التجارة الدولية لدى الأمم المتحدة، والرئيس التنفيذي لشركة نستله لمناقشة دور
القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتدارس مختلف أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل
الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقَّيم الاجتماع أيضاً المبادرات التي نُفذت منذ اجتماع المائدة
المستديرة السابق، وناقش مجموعة متنوعة من المقترحات المتعلقة بإجراءات المتابعة. وتركز النقاش على
وجه التحديد على دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة، ودليل المؤشرات
الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة جديدة للأونكتاد
عنوانها "الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: دور الدبلوماسيين". وقد أشار جميع السفراء إلى أن
أهمية تشجيع وتيسير الاستثمار في مجال التنمية المستدامة ازدادت منذ اجتماع المائدة المستديرة الأول
لأن نمو الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ليس كافياً لسد الفجوات
الاستثمارية. ولهذا السبب، فإن تعبئة موارد القطاع الخاص عنصر أساسي مكمل للتمويل العام. وكان
الاجتماع مبادرة قيمة ومنيراً مفيداً لتبادل الأفكار بشأن كيفية تحفيز الاستثمار في مجال التنمية
المستدامة. وشدد السفراء أيضاً على أهمية مواصلة الحوار بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها
ممثلو القطاع الخاص. ولاحظوا أن من شأن المبادرة المشتركة بين الممثلين الدائمين المعتمدين في جنيف

(1) سيصدر التقرير في وثيقة تحمل الرمز: TD/B/C.II/ISAR/91.

والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص أن تعزز بيئة جنييف بوصفها محوراً عالمياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا الاجتماع أن يكون اجتماعاً تحضيرياً لأعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنتدى الاستثمار العالمي في عام 2020. واتفق السفراء على أن يواصلوا مستقبلاً عقد اجتماعات المائدة المستديرة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مرة واحدة في السنة على الأقل.

استعراض سياسة الاستثمار: أرمينيا

- 13- نظر الاجتماع في تقرير استعراض سياسة الاستثمار في أرمينيا (UNCTAD/DIAE/PCB/2019/3).
- 14- أوضح مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد في بيانه الافتتاحي الاتجاهات الأخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في أرمينيا، وأبرز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل اقتصاد هذا البلد. فأرمينيا لم تفلت من الاتجاهات العالمية الأخيرة ولا تزال، بالرغم من استقرار التدفقات الداخلة، تغالب من أجل استرجاع المستويات التي سجلتها قبل الأزمة المالية. وفي الوقت الراهن، تسود حالة من الانتظار والتربح بين المستثمرين في أعقاب الانتقال السياسي الأخير. وقد اقترح تقرير استعراض سياسة الاستثمار تدابير من شأنها أن تساعد على تحويل البلد إلى مركز تجاري إقليمي للشركات الموجهة نحو التصدير والساعية إلى تحقيق الكفاءة، وهو ما من شأنه أن يساعد بدوره على تحقيق الثورة الاقتصادية التي تتوخاها سلطات البلد. ولهذا الغرض، قدم تقرير استعراض سياسة الاستثمار مجموعة من التوصيات الملموسة، وسلط الضوء على ثلاثة أبعاد للإصلاح هي: تحديث الإطار التنظيمي، واستهداف القطاعات المهمة للتنمية، وتعزيز تيسير الأعمال والروابط التجارية.
- 15- وشكر سفير البعثة الدائمة لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنييف الأونكتاد على الدعم الذي قدمه في سياق استعراض سياسة الاستثمار. وقال إن الاستعراض منتج عملي ملموس يؤكد أهمية الأمم المتحدة. وتمشياً مع محاور الاستعراض، شدد السفير على أن الثورة الاقتصادية في أرمينيا ينبغي أن تقودها أنشطة التكنولوجيا المتطورة وأنشطة الابتكار مدعومة بإصلاحات سياسة الاستثمار وبالمزيد من الجهود لتعزيز الاستثمار. وأكد السفير ضرورة تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات المانحة لبناء القدرات في أرمينيا.
- 16- ولاحظ منسق الأمم المتحدة المقيم في أرمينيا أهمية وجود منبر لمناقشة قضايا التجارة والاستثمار، مثل لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف للخطر. وأشار المنسق إلى مبادرات الأمم المتحدة الجارية في أرمينيا بهدف دعم جهود البلد، مثل مختبر الابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة الذي يعمم الخبرات والمعلومات الوقائية للمساعدة على بناء مسار للتنمية المستدامة في أرمينيا. وسلط السفير الضوء كذلك على مشاريع أخرى لتعزيز بناء القدرات من أجل تطوير المزايا التنافسية للبلد، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والاستثمار المؤثر.
- 17- وعرض رئيس فرع سياسات الاستثمار التابع للأونكتاد بتفصيل نتائج وتوصيات استعراض سياسة الاستثمار. وأشار إلى أن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز نتائج التنمية المستدامة بما يتجاوز الأنشطة الاقتصادية التقليدية. ولخص توصيات الاستعراض الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار (مثل نظام إدارة الشركات، ونظام العمل، والملكية الفكرية، والنظام الضريبي العام، والحوافز، وإدارة الضرائب)، وأشار إلى ضرورة اعتماد نهج كلي في مكافحة الفساد. وشدد رئيس الفرع أيضاً على ضرورة تحسين البنية التحتية، والاستفادة من رأس المال البشري الثمين المتوافر في البلد، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز التوفيق بين المهارات في القطاعات الناشئة. وتتطلب استراتيجية الأونكتاد لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة، مثل الصناعة

التحويلية والسياحة وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي والمستحضرات الصيدلانية، نخباً استباقياً من مؤسسات تشجيع الاستثمار، إلى جانب تنسيق جهود كافة مؤسسات الحكومة.

18- وأبرز نائب وزير الاقتصاد الأرميني التزام بلده بسياسة الأبواب المفتوحة، وشدد على أنه يجري اتخاذ تدابير وإصلاحات لتحسين قدراته التنافسية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكد مجدداً التزام بلده الراسخ بتعزيز الاقتصاد الحقيقي من خلال تنفيذ الإصلاحات في مجالات سيادة القانون، وإدارة الشركات، والقدرات المؤسسية. وأضاف أن الحكومة ترمي إلى زيادة تحسين قدرات البلد التنافسية، والاستفادة من الفرص التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وشدد على قدرة بلده على أن يصبح جسراً فريداً بين الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والاتحاد الأوروبي. وشدد في هذا السياق كذلك على أن من شأن توصيات الأونكتاد أن تعين على تنفيذ برنامج إصلاح من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة.

19- وأشاد عدة مندوبين بأرمينيا لإجرائها الاستعراض، وأقروا بفرص الاستثمار في البلد، فضلاً عن جهود الحكومة لمواصلة تحسين مناخ الأعمال التجارية. وشدد عدة مندوبين على الفرص التي تتيحها شبكة الشتات الأرمينية. وطلب أحد المندوبين أن ينظر الأونكتاد في إجراء استعراض إقليمي لسياسة الاستثمار في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

20- وأشاد ممثلو عدد قليل من منظمات القطاع الخاص بأرمينيا على اجتذاب الاستثمار في الأنشطة التقليدية والناشئة على السواء. وأقر عدد من مندوبي ومثلي منظمات القطاع الخاص بوجود فرص لتكامل الأسواق الإقليمية والعالمية، وذلك لأن أرمينيا بوابة الشرق الأوسط وأوروبا. وأبرز ممثل إحدى منظمات القطاع الخاص ضرورة التركيز على الاستثمار في الهياكل الأساسية لتحسين تيسير التجارة.

21- وسلط عدة مندوبين الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، واستمرار أهمية استعراضات سياسات الاستثمار بوصفها إحدى أدوات الأونكتاد الرئيسية للمساعدة التقنية. وشجع هؤلاء المندوبون أرمينيا على المضي قدماً في تنفيذ التوصيات بمساعدة الأونكتاد.

22- وشكر نائب وزير الاقتصاد في ملاحظاته الختامية الأونكتاد وجميع المندوبين على الاستعراض وعلى إسهامهم في العرض. وشدد على أن استعراض سياسة الاستثمار يوفر مخططاً لكيفية المضي قدماً بطريقة مستدامة وملتزمة، وكرر التزام حكومة بلده بتنفيذ توصيات الاستعراض.

23- وقالت الأمانة إنها ملتزمة التزاماً تاماً بمساعدة أرمينيا على تنفيذ توصيات الاستعراض، ودعت الشركاء في التنمية إلى تقديم دعمهم.

استعراض سياسة الاستثمار: تشاد

24- نظر الاجتماع في تقرير استعراض سياسة الاستثمار في تشاد (UNCTAD/DIAE/PCB/2019/1).

25- وأوضح مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية بعضاً من آخر اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام 2018، وعلى الرغم من بلوغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر رقماً قياسياً في تشاد منذ 15 عاماً، لا يزال الاستثمار يرتكز بشكل كبير في قطاع النفط، على غرار باقي قطاعات الاقتصاد. ونتيجة لذلك، ظلت تشاد عرضة للصدمات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، لم يُترجم استغلال النفط إلى نهوض حقيقي بالقدرات الإنتاجية المحلية بسبب روابطه المحدودة مع قطاعات الاقتصاد المحلي. وتماشياً مع سعي الحكومة إلى تنويع مصادر اقتصادها أكثر، أظهر تحليل

استعراض سياسة الاستثمار إمكانية إجراء تحول اقتصادي في تشاد من خلال زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في الأنشطة الزراعية - الرعوية والأنشطة الزراعية - الصناعية. واقترح استعراض سياسة الاستثمار تدابير تنظيمية ومؤسسية ملموسة لتحسين بيئة الأعمال للاستفادة بشكل أفضل من إمكانات البلد، إلى جانب إجراء إصلاحات للنهوض بدور القطاع الخاص.

26- وشدد ممثل البعثة الدائمة لتشاد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف على أن التحديات التي تواجهها تشاد لا تزال كبيرة، وأن التغلب عليها يتطلب إقامة شراكات مثمرة مع المجتمع الدولي. وشكر الممثل الأونكتاد وشدد على أهمية استعراض سياسة الاستثمار في وضع سياسات استراتيجية تفضي إلى التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الحكومة ملتزمة بتعزيز دور الاستثمار بوصفه محركاً للتنمية.

27- وعرضت وزيرة المناجم والتنمية الصناعية والتجارية والنهوض بالقطاع الخاص في تشاد لمحّة عامة عن الهيكل الاقتصادي والاستثماري لبلدها، مشيرة إلى الإمكانيات الزراعية غير المستغلة فيه. وأقرت بأهمية الاستعراض لأنه يقدم لمحّة شاملة عن مواطن القوة والضعف في الاقتصاد التشادي، وسلطت الضوء على التدابير التي اتخذت بالفعل لتعزيز قدرات وكالة تشجيع الاستثمار، وتفعيل نشاط وكالة توحيد المعايير، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشدد أحد ممثلي الوزارة على أنه يجري اتخاذ تدابير إضافية لدعم تنفيذ توصيات الاستعراض، في مجالات منها رأس المال البشري، والمنافسة، والتجارة، ومكافحة الفساد، وريادة الأعمال، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وإنشاء الأعمال التجارية. وشدد على أن كيانات جديدة أنشئت بالفعل لتوجيه إصلاحات الأعمال التجارية، وطلب تنفيذ برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية للأونكتاد في تشاد.

28- وتلخيصاً لنتائج الاستعراض الرئيسية، أبرز رئيس فرع سياسات الاستثمار التابع للأونكتاد أن بإمكان تشاد أن تصبح بلداً رائداً إقليمياً في مجالي الإنتاج الزراعي - الرعوي والزراعي - الصناعي. وشدد على أن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تنويع الاقتصاد، لا سيما من خلال الاستفادة من إمكانات هذين القطاعين. وفي هذا الصدد، ترمي توصيات الاستعراض إلى توضيح وتبسيط مناخ الاستثمار واستحداث أدوات لتعزيز القطاع الخاص المحلي. ويتعين أن تصحب هذه الإصلاحات استراتيجية فعالة لتشجيع الاستثمار تتضمن نهجاً أكثر تركيزاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال التجارية الزراعية، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

29- وأشاد عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية بتشاد لإجرائها استعراضاً لسياسة الاستثمار؛ وأقروا بإمكانات البلد وبالجهود التي تبذلها الحكومة؛ وشجعوا تشاد على مواصلة العمل مع الأونكتاد في تنفيذ التوصيات. وسلط عدة مندوبين الضوء على الدور المحوري الذي يؤديه الأونكتاد فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وأبرزوا أن استعراضات سياسات الاستثمار لا تزال أداة قوية لدعم خطة عام 2030. ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية جميع الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي إلى دعم تشاد في جهودها الجارية لتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة. وأبرز ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية أن الاستعراض أرسل إشارة إيجابية، وأنه يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وكرر عدة مندوبين هذه النقطة.

30- وتبادل عدة مندوبين ملاحظات إيجابية من دول خضعت لعملية استعراض سياسة الاستثمار، ومن دول تخضع حالياً لهذا الاستعراض، ومن دولة واحدة يجري إعداد تقريرها المتعلق بالتنفيذ. وبالنظر إلى أن العديد من البلدان المجاورة لتشاد تشترك معها في فرص وتحديات مماثلة ترتبط بالاستثمار، فقد طلب بعض المندوبين إجراء استعراض إقليمي لسياسة الاستثمار للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

- 31- ولاحظ ممثلو عدد قليل من منظمات القطاع الخاص أن تشاد تواجه صعوبات في اجتذاب اهتمام الشركات الدولية التي تستثمر في أفريقيا في قطاعات غير قطاع النفط بسبب الصورة السلبية لتشاد، وقلة المعلومات عن الفرص المتاحة فيها، وشجعوا ممثلي تشاد على تعزيز جهود البلد في مجال تشجيع الاستثمار.
- 32- وأعربت وزيرة المناجم والتنمية الصناعية والتجارية والنهوض بالقطاع الخاص في تشاد عن شكرها للأونكتاد وجميع المندوبين على مشاركتهم في الاستعراض وعلى إسهاماتهم فيه، وكررت التزام حكومة بلدها بتنفيذ توصيات الاستعراض.
- 33- وقالت الأمانة إنها ملتزمة التزاماً تاماً بمساعدة تشاد على تنفيذ توصيات الاستعراض.

تسخير إطار الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة (البند 4(ب) من جدول الأعمال)

- 34- قدمت ثمانية أفرقة مقررین بياناً لها عن جلسات العمل المكثفة التي عُقدت خلال مؤتمر بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وهو مؤتمر أجرى تقييماً لإجراءات إصلاح هذه الاتفاقات، ورسم كيفية المضي قدماً من أجل تعزيز عمليات الإصلاح الشاملة والشفافة والمتزامنة، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. فقد استضاف المؤتمر أكثر من 80 متكلماً من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، ومن الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونُظمت مناقشات حول مجالات الإصلاح التي حددها الأونكتاد، وعمليات الإصلاح الإقليمي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في أفريقيا وآسيا، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- 35- وكان ثمة توافق واسع في الآراء على أن الإصلاح ليس خياراً بل ضرورة. وهذا الإصلاح جارٍ وهو يسير على المسار الصحيح، ويشمل بلداناً بجميع مستويات التنمية، ومن جميع المناطق الجغرافية. وقد أفضى هذا الأمر إلى عدد هائل من الأمثلة من البلدان والمناطق. فجميع المعاهدات تقريباً التي أبرمت في عام 2018 تتضمن عدداً كبيراً من سمات الإصلاح تمشياً مع حزمة الإصلاحات التي وضعها الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي، وما فتئ العديد من هذه السمات ينتشر. وقد حفزت أدوات الأونكتاد في مجال السياسات لمرحلة الإصلاح 2 على اتخاذ إجراءات أولية لتحديث معاهدات الجيل القديم. وبدأت البلدان على نحو متزايد بتفسير المعاهدات القديمة أو تعديلها أو الاستعاضة عنها بأخرى أو إلغاؤها. وما فتئ هذا الإصلاح يتقدم، لكن لا يزال يتعين عمل الكثير لأن عدد معاهدات الجيل القديم أكبر بعشر مرات من مجموع المعاهدات الحديثة ذات التوجه الإصلاحية، ولأن المستثمرين يواصلون اللجوء إلى معاهدات الجيل القديم عند تقديم قضايا تسوية المنازعات بينهم وبين الدول.
- 36- وأشار إلى أن الحفاظ على الحق في سن اللوائح التنظيمية لا يزال تحدياً رئيسياً في إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. ويتطلب التصدي لهذا التحدي رداً متوازناً، وللبلدان خيارات مختلفة في هذا الصدد. ومن شأن العملية الحالية لتحديث معاهدة ميثاق الطاقة أن تكون إجراءً فعالاً في مرحلة الإصلاح 2، لكن لا تزال ثمة أسئلة بشأن مدى الإصلاح الذي يمكن تحقيقه، وتسلسل التوسع والإصلاح.
- 37- ويوجد إقرار كبير بضرورة تحسين عملية تسوية المنازعات الاستثمارية. فقد شاركت بلدان في عمليات متعددة الأطراف، ووضعت مساراتها الخاصة أو الإقليمية. والتمس البعض منها تغييراً مؤسسياً أو نُظميةً شاملاً، وفضّل غيرها التحديث تدريجياً، وشكّك بعضها الآخر في فوائد تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

38- وفيما يتعلق بمجال الإصلاح المتعلق بتشجيع وتيسير الاستثمار، تبادل الخبراء تجاربهم في مجال التنفيذ العملي، بما في ذلك استناداً إلى قائمة الأونكتاد للإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، وآراءهم بشأن المناقشات المنتظمة التي تدور حالياً بشأن تيسير الاستثمار في منظمة التجارة العالمية. وتدعو الحاجة إلى فهم أفضل للتفاعل بين القواعد المحتملة لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير الاستثمار وأحكام اتفاقات الاستثمار الدولية الفردية ومبادرات الإصلاح.

39- ولوحظ أن خطة عام 2030 تُحتم تكتيف العمل بشأن موضوع الإصلاح المتمثل في ضمان الاستثمار المسؤول. وفي الوقت الذي تسهم فيه عمليات وضع السياسات الوطنية والدولية في تعميم أهداف التنمية المستدامة، ما فتئت اتفاقات الاستثمار تتأخر عن الركب. وقد أصبح من الضروري كسر الحواجز المؤسسية والسماح باختبار هذه السياسات إلى حد ما. ومن شأن الإقرار بأن الشركات تعمل حالياً على دمج أهداف المسؤولية في أنشطتها، وتدعو إلى سن لوائح تنظيمية تتيح الوضوح والاتساق وتكافؤ الفرص، أن يساعد في هذا المضمار، مثله مثل الخبرة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال إبلاغ الشركات باستدامة أنشطتها بفضل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

40- وأشار واضعو السياسات من جميع المناطق إلى الطابع الحاسم لمجموعات أدوات الأونكتاد لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وقواعد بياناته، وما يقدمه من مساعدة تقنية وخدمات استشارية، فضلاً عن القيمة الكبيرة الكامنة في توفير منتدى مفتوح وشامل لمداولات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن هذا الإصلاح. وأعربت البلدان، ومعها المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، عن تقديرها لتعاون الأونكتاد معها، وطلبت إليه مواصلة، إن لم يكن توسيع، دعمه لعمليات الإصلاح.

41- وحدد مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد ثلاثة طرق ملموسة للمضي قدماً، هي توسيع قواعد البيانات الموجودة لدى الأونكتاد، باستخدام متصفح خاص بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وهو مشروع رائد لتيسير التعلم بين الأقران يرمي إلى تعزيز الاتساق في عملية التحديث؛ وإتاحة منبر وعملية لتحديد شركاء الإصلاح الهدف منهما تحقيق نتائج إصلاح ملموسة؛ والاستفادة من التجارب السابقة في مجال الضرائب (على سبيل المثال، تأكل الوعاء الضريبي، ونقل الأرباح)، وذلك بوضع صك متعدد الأطراف بشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

دال- التحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4-0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة:

التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

(البند 5 من جدول الأعمال)

42- في معرض تقديم هذا البند، أشارت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد إلى أن التحول الهيكلي كان محوراً رئيسياً في عمل الأونكتاد طوال تاريخه. ومن شأن الصناعة 4-0، التي تُعرّف بأنها نظم إنتاج ذكية ومتراصة تستند إلى الأتمتة وتبادل البيانات، أن تغير مسار التحول الهيكلي التقليدي، وأن تنطوي أيضاً على مخاطر جديدة مثل التركيز المفرط للسوق، واستقطاب سوق العمل، وظهور فجوات تكنولوجية أوسع. ومع ذلك، من شأن السياسات العامة أن تساعد على تخفيف هذه المخاطر بطرق عدة، أي بتشجيع الصناعة 4-0، وتوجيه الابتكار إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وتوفير رعاية كافية للمتضررين من المخاطر.

43- وعرض المحاور الأولى تجريبية تركيا في مجال تعزيز الصناعة 4-0. ففي عام 2016، قررت تركيا تعزيز هذه الصناعة بالاعتماد أساساً على منهجية خارطة الطريق. وكشف تقييم للصناعات في تركيا أن

البلد حقق درجة نضج رقمي أقل من مستوى الصناعة 3-0. واستناداً إلى هذا الاستنتاج والتحليل التفصيلي للبيئة التكنولوجية المرتبطة بالصناعات وبالجهات المعنية صاحبة المصلحة، حددت تركيا ووضعت خارطة طريق لثلاث مجموعات تكنولوجية، وثماني تكنولوجيات بالغة الأهمية، و10 أهداف استراتيجية، و29 منتجاً بالغ الأهمية ينبغي التركيز عليها ومعالجتها. ووضعت استراتيجيات وسياسات لمواجهة التحديات ذات الصلة بهذه المجالات الرئيسية.

44- وعرض المحاور الثاني تجارب من بحوث ميدانية أجريت في جنوب أفريقيا بشأن المهارات في عصر الصناعة 4-0. فقد تراجع القول بأن الروبوتات سوف تستحوذ على عدد كبير من الوظائف التي يشغلها الإنسان، بل على العكس، ارتفعت فرص العمل في أغلب أنحاء العالم في العقد الماضي على الرغم من تزايد استخدام الروبوتات. ومع ذلك، يجب معالجة المسائل الناشئة عن التطورات التكنولوجية، لا سيما الاحتياجات المتغيرة من المهارات، والتي يمكن أن تفيد بعض شرائح القوى العاملة على نحو غير متناسب. فقد أظهرت بحوث أجريت في هذا المضمار في جنوب أفريقيا بشأن المسائل المرتبطة بالمهارات أنه لا يوجد أي استعداد لاكتساب مهارات هندسية متقدمة بعينها، وأن ثمة فجوات كبيرة بين المهارات التي توفرها مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والمهارات التي تحتاجها هذه الصناعة، وضعفاً في عمليات الحساب والمهارات الأساسية الأخرى في حدودها الدنيا، واعتماداً شبه حصري على التدريب في المؤسسات للنهوض بالمهارات إلى المستويات المنشودة. واستناداً إلى هذه الاستنتاجات، تضمنت التوصيات زيادة الإنفاق على مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، وزيادة فرص التعليم المرامي لاحتياجات السوق، والاستثمار في التعلم، وإيلاء الأولوية للشباب العاطلين عن العمل، وزيادة فرص التعلم مدى الحياة للبالغين العاطلين عن العمل.

45- وتناول المحاور الثالث مختلف نتائج التحول الهيكلي، والصناعة 4-0، وعدم المساواة فيما يتعلق بالعمالة. وتركزت مناقشة التحول الهيكلي على زيادة نمو الإنتاجية، ولو أنه بات من الواضح أن نمو الإنتاجية لا يشير دائماً إلى تحسن مستوى المعيشة. فقد اعتُبر قطاع التصنيع قطاعاً أعلى إنتاجية، واعتُبر قطاع الخدمات، باستثناء القطاع المصرفي، قطاعاً أقل إنتاجية، ولو أنه من غير السهل معرفة كيفية نقل نمو الإنتاجية من قطاع إلى آخر. وفيما يتعلق بتركز السوق، استمرت حالات الريع الشموبيتري دون توقف، الأمر الذي أعاق دخول شركات جديدة إلى السوق. وأطلق تركّز السوق آثار الدارة المرتدة، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تركّز الثروة ومزيد من تركّز السوق، وتسارعت معه وتيرة عدم المساواة. وإضافة إلى أن التكنولوجيات الجديدة تفضل مهارات على أخرى، وهو موضوع نوقش كثيراً، فإنها تلائم أكثر الوظائف التي تتسم بمهام متكررة. وعلى الرغم من أن التقديرات تختلف وفقاً لمواصفات مختلف النماذج، فإن بعض التقديرات تبين أن الأثر المتوسط إلى الطويل الأجل لإلغاء الوظائف قد يبلغ في البلدان النامية نسبة أعلى بـ 11 مرة نسبته في البلدان المتقدمة النمو؛ ويُعزى ذلك جزئياً إلى إعادة نقل الأنشطة الإنتاجية إلى أوطانها نتيجة زيادة الاعتماد على الأتمتة. والتعلم مدى الحياة، والضمان الاجتماعي، والتفاوض الجماعي أمورٌ ضرورية لحل المشاكل ذات الصلة.

46- وعرض المحاور الرابع حالات التحول الهيكلي الراهنة في مجال الصناعة 4-0. ويُعتبر تغير التركيبة الديمغرافية أحد العوامل المحركة للثورة الصناعية الرابعة في الاقتصادات المتقدمة النمو، أي تناقص عدد الشباب؛ لكن في أفريقيا، حيث تختلف التركيبة الديمغرافية، لم تُنتج هذه التكنولوجيات، مثل الأتمتة، أي حل للمشاكل القائمة، بل اعتُبرت تهديداً. والاقتصاد الموزّع هو أحد المميزات الفريدة للثورة الصناعية الرابعة. فعلى سبيل المثال، عملت شركة غوغل منظماً لشبكة الأقران واستفادت من خبرات الشركات الأخرى لتقديم خدماتها. واستناداً إلى هذا النموذج التجاري للاقتصاد الموزّع، طُور في جنوب أفريقيا برنامج "أومانغ"، أو خدمة شبكة التعليم الرقمي، الذي يتيح للمتعلمين إمكانية الاطلاع على

أحدث المحتويات التعليمية العالمية بتكلفة أقل من تكلفة الكتب المدرسية. وقد جنى هذا النموذج التجاري أرباحاً كافية من الخدمة المقدمة، وأصبح من ثم نموذجاً مستداماً. وثمة مثال آخر يتعلق برفقنة أحد صغار منتجي مسحوق الغسيل، حيث أصبح الآن بإمكان أي فرد يصنع مثل هذا المسحوق على أساس النموذج التجاري للاقتصاد الموزع أن يضع برمجية رقمية لعملائه لتقديم طلبياتهم، وإبلاغ مورديه بالمعلومات عن الطلبات المقبلة، والحصول على اعتماد الخبراء لعملية إنتاجه.

47- وتناول المحاور الخامس بالتفصيل الاتجاهات الأخيرة في مجال التحول الهيكلي. فالتكنولوجيات الجديدة هي المحركات الرئيسية للتحول الهيكلي، وليست تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة استثناءً. ومع ذلك، لا يزال نشر التكنولوجيات محدوداً؛ فقد أظهر تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن التكنولوجيات الجديدة تتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان والشركات. ولكي تعزز التكنولوجيات الجديدة عمليات التصنيع، ينبغي للبلدان بناء وتدعيم قدراتها الصناعية اللازمة لاستيعاب هذه التكنولوجيات واستغلالها بطريقة مثمرة.

48- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أن تنوع الاقتصاد اعتماداً على التحول الهيكلي أحد التحديات التي تواجه مجموعته، وأن مجموعته تتفق مع الرأي الوارد في وثيقة المعلومات الأساسية بأن التعاون الدولي هو مفتاح هذا التنوع. وفي هذا الصدد، سلطت المجموعة الضوء على العمل الممتاز الذي قدمه الأونكتاد في مجالات مختلفة مثل آلية تيسير التكنولوجيات، وبرامج بناء القدرات، واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ورحبت باستعراض بنما الذي تم مؤخراً، فضلاً عن مسؤوليته عن تقديم خدماته الفنية إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. واعترف أحد المندوبين وممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية بأهمية التكنولوجيات الرقمية، وعرض تبادل خبرات منطقة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، لا سيما الاتحاد الروسي، وأعرب عن اهتمامه بالتعاون في المستقبل عبر القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. وتحدث أحد المندوبين عن مبادرات الجزائر في مجال الصناعة 4-0، واستفسر عن السياسات التي يمكن أن تعتمدها حكومات البلدان النامية. وأشار أحد المندوبين إلى أن التكاليف ذات الصلة، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا عقبتان رئيسيتان في البلدان النامية، تحولان دون وصول هذه البلدان إلى مستوى الصناعة 4-0. وشدد مندوب آخر على ضرورة أن تتفادى البلدان النامية أن تكون مجرد مستهلك للتكنولوجيات الجديدة، وتساءل عن التوصيات المتعلقة بالسياسات بالنسبة للبلدان النامية. وعرض مندوب آخر التقدم المحرز في ميانمار نحو التصنيع، وأبرز أهمية المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية مثل الأونكتاد. وتناول مندوب آخر بالتفصيل المشاكل التي تواجهها كينيا، مثل تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية وبالموصولة، والافتقار إلى المهارات والقدرات، وانخفاض مستويات التمويل لأغراض البحث والتطوير، واستفسر عن التوصيات المتعلقة بالسياسات.

49- وأشار أحد المحاورين إلى أن البلدان لا تحتاج إلى المرور بثورة صناعية ثالثة لكي تصل إلى الثورة الرابعة، وشدد على أن الدول بحاجة إلى استخدام هذه الثورة لحل المشاكل بدلاً من اعتبارها تهديداً. وأشار محاور آخر إلى أنه ينبغي لوضعي السياسات اتخاذ ثلاثة إجراءات هي: إنشاء إدارة تعمل بطريقة جيدة، وتحديد أدوار فريدة في عالم ما فتى يتحول رقمياً، وتقييم القوانين الرهنة. وشدد محاور آخر في المقابل على أهمية تحديث التطور الرقمي. وذكر محاور آخر أن من شأن منشور سيصدره الأونكتاد قريباً أن يوفر تحليلاً عن عدم المساواة، لا سيما من منظور جغرافي، ويسرد معلومات عن أفضل الممارسات. والاستثمار في الأبعاد الثلاثة للهياكل الأساسية (الاجتماعية والمادية والرقمية) أمرٌ أساسي في تسخير الصناعة 4-0. وأشار أحد المحاورين أخيراً إلى ضرورة تبادلي التركيز بشدة على الأمتة عند مناقشة التكنولوجيات الجديدة. ومن المتوقع أن تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصاً لمزيد من التحول الهيكلي.

هاء- التقرير المحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند 6 من جدول الأعمال)

50- قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد لمحة عن إنجازات الشعبة في جميع أركان عمل الأونكتاد الثلاثة منذ الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وذلك من خلال العمل بالإدارة القائمة على النتائج، والتأكيد على التأثير (النتائج المتوسطة والطويلة الأجل)، وأهمية الأنشطة التي نفذتها الشعبة وجودتها وكفاءتها وفعاليتها. ووصف مدير الشعبة استراتيجية شعبته، وشدد على أنها تتجه إلى دعم حشد الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن النهج الموسع لسلسلة الاستثمارات العالمية، الذي نجح في إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة (بمن فيهم واضعو السياسات، ومفاوضو معاهدات الاستثمار، ووكالات تشجيع الاستثمار، وخبراء مواقع الاستثمار الدولية، والمصارف المركزية، والبورصات، ومديرو صناديق الثروة السيادية، فضلاً عن الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع الأعمال الأسرية) يتيح تنفيذ ولاية نيروبي مافيكيانو تنفيذاً شاملاً ومتسقاً. ورأى خبراء تقييم خارجيون للبرنامج الفرعي 2 أن النهج الذي اعتمده الشعبة نموذج لأفضل الممارسات جدير بالمحاكاة في تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

51- وعرضت مديرة شعبة الأونكتاد للتكنولوجيا واللوجستيات أنشطة شعبتها على نطاق الأركان الثلاثة. ففيما يتعلق بالبحث والتحليل، تُصدر الشعبة منشورين رئيسيين هما: *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 الصادر في أيلول/سبتمبر* الذي استعرض التحديات التي تواجهها البلدان النامية في استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي واغتنامها؛ و*تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2020* الذي سيصدر في تموز/يوليه 2020، ويركز على تأثير التكنولوجيات على عدم المساواة. ويتضمن هذا الركن أيضاً دراسات جارية، ومذكرات تقنية، وعدداً متزايداً من الإحاطات السياسية التي تقدم توصيات ملموسة. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، أُجري حتى الآن 15 استعراضاً للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في 14 بلداً؛ وانتهى في عام 2019 استعراض كل من إثيوبيا وبنما، وسينتهي استعراض أوغندا قريباً على أن تُستعرض في المستقبل كل من بوتسوانا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا. ويتضمن هذا الركن أيضاً استعراضات للسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجيات التجارة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية للجميع، والتقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو برنامج راسخ له أثر إيجابي وملمس؛ وحلقات عمل لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبرنامج العلماء الشباب الموهوبين الذي أُطلق بمبادرة من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بتعاون مع حكومة الصين، واستفاد منه مشاركون من البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبرنامج التتبع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني، وهو أول خارطة عالمية لقوانين الفضاء الإلكتروني تتضمن ملخصاً عن اعتماد تشريعات التجارة الإلكترونية عبر العالم. وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، عملت الشعبة أمانةً للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي مركز التنسيق في الأمم المتحدة للمسائل المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وستنظر الدورة المقبلة للجنة في التغير التكنولوجي السريع، وفي تكنولوجيات الفضاء لأول مرة. ويتضمن هذا الركن أيضاً أسابيع التجارة الإلكترونية التي نُظمت في جنيف ونيروبي في عام 2018، واستقطبت عدداً كبيراً من المشاركين، فضلاً عن مبادرة التجارة الإلكترونية للنساء التي ترمي إلى إشراكهن في مناقشات السياسات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. وأشارت مديرة الشعبة إلى نشوء أوجه تآزر بين الأركان الثلاثة، حيث أفادت البحوث مجالي التعاون التقني وبناء توافق الآراء، وأسهم هذا التعاون والتوافق

بدورها في الركبتين الأخيرين. واستفاد عمل الشعبة من شراكاتها العديدة مع الشعب الأخرى في الأونكتاد، كما هو الحال بالنسبة لأسابيع التجارة الإلكترونية، ومع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وشددت مديرة الشعبة أخيراً على أهمية الدعم المستمر من الدول الأعضاء، بما فيها الجهات المانحة، وأشارت إلى برنامج نشاط الشعبة في عام 2020.

52- وفي النقاش الذي تلا ذلك، أعرب عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للعمل الهام الذي اضطلعت به كلتا الشعبتان في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار. ولاحظ أحد المندوبين أن نتائج استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا كانت مرضية للغاية. وتحدث مندوب آخر بالتفصيل عن التطورات الأخيرة في نيجيريا فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرقمية، وأبرز طلب نيجيريا إجراء استعراض جديد للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وطلب مندوب آخر بيانات حديثة عن القوانين الإلكترونية في المغرب، كما طلب توجيه دعوات لحضور حلقات عمل للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأعرب مندوب آخر عن اهتمامه بالحصول على معلومات مفصلة عن عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن حلقات العمل التي نظمتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وما تحقق في مجال استراتيجية التجارة الإلكترونية. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن توضع المداولات بشأن هذا البند في بداية برنامج اللجنة في الدورات المقبلة، وذلك من أجل تقديم المشورة من البداية إلى الوفود بشأن تنفيذ الولاية.

53- وأكد مدير شعبة الاستثمار والمشاريع من جديد التزام شعبته بأن تنفذ الولاية الجديدة المخولة للجنة بكفاءة وفعالية بحيث تحقق نتائج للدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات العمل الجديدة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وشكرت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المندوبين على ما أعربوا عنه من دعم واسع لعمل شعبتها؛ وقدمت تفاصيل عملية إصدار الدعوات للمشاركة في حلقات عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وأعربت عن استعداد شعبتها لتنفيذ مختلف طلبات استعراضات السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بمجرد تجاوز تحديات التمويل؛ وقدمت معلومات عن الخطوات اللازمة لإجراء استعراض للبلدان المهتمة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

54- افتتح السيد ريفيلو ليتجوبو (ليسوتو)، رئيس الدورة العاشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الحادية عشرة للجنة في قصر الأمم، جنيف، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

55- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ألفريدو سويسكوم (بنما)

المقررة: السيدة إيرينا ميدفيدفا (الاتحاد الروسي)

- نواب الرئيس: السيد خالد العامر (البحرين)
 السيدة جولي إموند (كندا)
 السيد بيير غارسيا (كولومبيا)
 السيدة ليلي كلاين (فنلندا)
 السيد سينامي ميفودي غبينوغا (توغو)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

56- أقرت اللجنة أيضاً في جلستها العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/41). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- 4- الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية:
 - (أ) اجتماع المائدة المستديرة للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛
 - (ب) تسخير إطار الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة.
- 5- التحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- 6- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.
- 7- مسائل أخرى.
- 8- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة

- 57- بناء على توصية مكتب مجلس التجارة والتنمية، وافقت اللجنة على أن يقرر المجلس جدول الأعمال.

هـ- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند 8 من جدول الأعمال)

58- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، للرئيس بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. ويُقدّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه في دورته التنفيذية التاسعة والستين في شباط/فبراير 2020.

الحضور*

-1 حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	الجبل الأسود	كمبوديا
الأردن	الجمهورية العربية السورية	كندا
أرمينيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كوت ديفوار
إسبانيا	جنوب أفريقيا	كوستاريكا
أستراليا	جورجيا	كولومبيا
إسواتيني	الداغرك	الكونغو
ألبانيا	دولة فلسطين	كينيا
ألمانيا	زامبيا	لبنان
إندونيسيا	زمبابوي	ليسوتو
أنغولا	سري لانكا	مدغشقر
باكستان	سلوفاكيا	مصر
البحرين	السودان	المغرب
البرازيل	سويسرا	المكسيك
بلجيكا	سيراليون	المملكة العربية السعودية
بنغلاديش	سيشيل	المملكة المتحدة لبريطانيا
بنما	صربيا	العظمى وأيرلندا الشمالية
بوركينافاسو	الصين	منغوليا
البوسنة والهرسك	غابون	موريتانيا
بولندا	غامبيا	موزامبيق
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	غواتيمالا	ميانمار
بيرو	غيانا	ناميبيا
تايلند	فرنسا	النمسا
تركيا	الفلبين	نيبال
ترينيداد وتوباغو	فنلندا	نيجيريا
تشاد	فييت نام	الهند
تشيكيا	قطر	هولندا
توغو	كازاخستان	اليمن
تونس	كرواتيا	

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/INF.111.

- 2 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الجماعة الكاريبية
أمانة الكومنولث
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة دول شرق الكاريبي
مركز الجنوب
- 3 وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- 4 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- 5 وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:
الفتة العامة
الغرفة التجارية الدولية
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
شبكة العالم الثالث